الحكومة تناقش استثمارات الاتحاد الرياضي

عرنوس: إعادة تقييم استثمارات الاتحاد وفروعه والريعية الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار

الوطن

ترأس رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس اجتماعاً أمس تمت خلاله مناقشة نتائج عمل ومقترحات اللجنة المكلفة إعادة تقدير بدلات الاستثمار السنوية للعقارات المملوكة للاتحاد الرياضي العام وفروعه والأندية الرياضية في المحافظات، في ضوء موقع ومساحة كل عقار والريعية الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار، وتحديد أسس وقواعد التقدير لبدلات الاستثمار وآليات التنفيذ.

وأكد عرنوس إعادة تقييم استثمارات الاتحاد الرياضي العام وفق أسس موضوعية وعلمية بما يساهم في تعزيز الواقع الرياضي والبنى التحتية والفنية لمختلف الأنشطة والألعاب الرياضية، مع الحرص على الحفاظ على حقوق الدولة والمستثمرين والبيئة الاستثمارية في آن معاً ومواصلة تقديم كل الدعم الممكن للرياضة، وذلك في إطار المصلحة الوطنية العليا.

ودعا رئيس مجلس الوزراء إلى توظيف العائدات المحققة بالشكل الأمثل في عملية تطوير واقع الرياضة السورية بمختلف الألعاب والحفاظ على فرص العمل الحالية وزيادتها، والتعاطي بإيجابية مع الجهات المستثمرة وحفظ حقوق كل الأطراف ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

وتقرر خلال الاجتماع اعتماد الآلية التنفيذية لتحصيل بدلات النمو الذي يضمن عدالة واستدامة الاستثمار للأملاك العائدة للاتحاد الرياضي العام والأندية وفق مدد زمنية محددة، مع التأكيد على أن تكون الآلية التنفيذية عادلة وقابلة للتطبيق بما يضمن حقوق الخزينة العامة للدولة من جهة والحفاظ على المستثمرين الحاليين من جهة ثانية.

حضر الاجتماع وزير العدل أحمد السيد والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر ومعاون الأمين العام للشؤون القانونية محمود صالح ورئيس الاتحاد الرياضي العام فراس معلا وعدد من المعنيين والخبراء في وزارة العدل ومجلس الدولة والاتحاد الرياضي العام.

أعلاها من حلب

مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة: ٥٥٠ ألف طن قمح تم تسويقها حتى أمس

الوطن

أكد مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر أن المساحة المحصودة من محصول القمح في المناطق الآمنة بلغت حتى أمس ٣٤٧٦٦٠ هكتاراً من المساحة المزروعة.

وأوضح أن الكميات المسوقة بلغت ٥٤٨٥١٦ طناً منها ٦٨٦٠ طناً لمؤسسة إكثار البذار والباقي للسورية للحبوب، لافتاً إلى أن أعلى كمية مسوقة في محافظة حلب، حيث بلغت ١٥٤٧٥٩ طناً تليها حماة والغاب بكمية ١٠٨٢٣٣ طناً، و٩٥٠٨٧ طناً في الحسكة، و٦٣٢٣٥ طناً في درعا، و٤١٦١٣ طناً في حمص و٣٠٤٤٨ طناً في دير الزور و١٧٣٢٦ طناً في إدلب ١٦٤٨٨ طناً في الرقة والكميات المتبقية من بقية المحافظات.

ولفت حيدر إلى أن المساحة المحصودة من محصول الشعير بلغت ٤٥٦٨٣٧ هكتاراً في المناطق الآمنة من المساحة المزروعة البالغة ٥٢٦٨٩٧ هكتاراً، حيث تم تسويق ٢٩٥١٩ طناً من إنتاجها للمؤسسة العامة للأعلاف، و١٣٩ طناً لمؤسسة إكثار البذار.

وأشار حيدر إلى أنه تم حصاد ١٤٦٢٠ هكتاراً من محصول الفول الحب و٢٥٤٠ هكتاراً من البازلاء الحب و٢٧٤٩٠ هكتار عدس، و١١٦٦٢ هكتار حمص في المناطق الآمنة.

وأشار إلى أن المساحة المزروعة بمحصول القطن بلغت حتى الآن ٨٤٠٩ هكتارات من إجمالي الخطة البالغة ١٤٠١٩ هكتاراً، في حين تمت زراعة ٥٧١١ هكتاراً بمحصول الذرة الصفراء كعروة رئيسة وتكثيفية، و١١٦٨٨ هكتاراً بالبطاطا العروة الربيعية و١٣٥٣ هكتاراً بالعروة الصيفية، و١٠١٦ هكتاراً بعباد الشمس و٣٤٨ هكتاراً بفول الصويا، و٦٤٠ هكتاراً بالسمسم و٢٧٩٨ هكتاراً بالفول السوداني وكلها في المناطق الآمنة.

وكان مدير عام السورية للحبوب سامي غسان هليل قال في تصريح لـ«الوطن» إن المؤسسة قامت بكل الاستعدادات لاستقبال موسم الشراء ٢٠٢٤ وفتح جميع مراكز الاستلام البالغة ٤٤ مركزاً موزعة في كل محافظات القطر جاهزة لاستقبال الأقماح المورودة إليها بشكل مشول «ضمن أكياس» أو الكميات الموردة بشكل دوامة.

ولفت إلى أن الكميات المتوقع استلامها لهذا الموسم نحو ٧٠٠ ألف طن في كل فروع المؤسسة.

وأضاف: إن الاستلام سيكون في جميع المحافظات طوال فترة استلام محصول القمح، وإنه تم تزويد المراكز بكل الاحتياجات للعمل بأقصى طاقة.

وكانت الحكومة أكدت أن يتم استلام المحصول في مراكز الاستلام التابعة للمؤسسة العامة للحبوب بسعر ٥٥٠٠ ليرة سورية لمحصول القمح وفق المواصفات القياسية المعتمدة لدى وزارة التجارة الداخلية.

من جهة أخرى مددت وزارة الزراعة بيع الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية للفلاحين المرخصين لزراعة التبغ حتى تاريخ ٣٠ حزيران الجاري.

> وزارة الزراعة: تمديد بيع الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية للفلاحين المرخصين لزراعة التبغ

بإنتاج مقدر بـ٥٠ ألف طن درعا تبدأ جني محصول البطاطا

الوطن

كشف رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة وائل الأحمد درعا بدء عمليات جني محصول البطاطا للعروة الربيعية وسط تقديرات إنتاج تصل إلى نحو ٥٠ ألف طن في محافظة درعا.

وأشار الأحمد إلى أن المساحة المخططة للبطاطا الربيعية بلغت في هذا الموسم ١١٢٨ هكتاراً تم تنفيذ ١٢٩٦ هكتاراً منها بزيادة بلغت ١٦٨ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ١١٤,٨ بالمئة.

حيث تتوزع مناطق الزراعة في نوى وإزرع وداعل وطفس وغيرها.

وبين أن المديرية تقدم للمزارعين بعض الخدمات الإرشادية والمحروقات اللازمة لعملية الري في موعدها.

وأوضح الأحمد أن مزارعي البطاطا في درعا يتّبعون أساليب الزراعة الحديثة بدءاً من البذار مروراً بالري الحديث وصولاً إلى عملية القلع.

وأكد رئيس دائرة الإنتاج النباتي أن اتباع هذه الأساليب أسهم في زيادة الإنتاج ضمن وحدة المساحة.

وبلغت المساحة المخططة للبطاطا الربيعية في درعا خلال الموسم الماضي ٢٢٧٦ هكتاراً تم تنفيذ ٢٤٢٠ هكتاراً منها، متجاوزة الخطة المقررة بنحو ١٤٤ هكتاراً.

وزير المالية: المراقبون في المصارف مستقلون عن الإدارات

معاون وزير المالية لـ«الوطن»: لا تأخير في صرف طلبات المنحة

عبد الهادي شباط

أكد معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف أنه ليس هناك أي تأخير في صرف الطلبات المستحقة للمنحة التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم ١٧ بتاريخ العاشر من الشهر الجاري سواء للعاملين في الجهات العامة أم المتقاعدين وغيرهم من مستحقي المنحة.

كما أوضحت وزارة المالية في خبر لها أن اجتماعاً عقده وزير المالية الدكتور كنان ياغي مع مديري الوحدات التنظيمية المعنية بالرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصارف العامة، في إطار المتابعة الدائمة والمستمرة لعمل المصارف العامة، وأنه تم نقاش واستعراض عمل هذه الوحدات لتنفيذ المهام الموكلة إليها، والتقارير التي ترفعها إلى مجالس إدارات المصارف العامة وكيفية التعامل مع نتائج هذه التقارير والإجراءات المتخذة لمعالجة أي حالة خلل.

وأكد وزير المالية أهمية تفعيل العمل الرقابي في أي مؤسسة باعتباره يساهم في ضبط ومعالجة مواطن الضعف بشكل آني وفوري.

واعتبرت الوزارة في خبرها أنه على اعتبار أن العمل المصرفي ينطوي في جزء منه على إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية والتشغيلية) تمت مناقشة الصعوبات التي تعترض العمل الرقابي في المصارف العامة وأهمها نقص الكادر البشري ومستلزمات العمل، والمقترحات لتطوير أساليب العمل من خلال إجراء مراجعة دورية لأدلة العمل والإجراءات الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي وتحديثها بما يتلاءم مع مستجدات العمل المصرفي والنظم الحديثة لإدارة المخاطر، إضافة إلى البحث في سبل تفعيل الرقابة الوقائية وتحقيق التكامل في الخطط الرقابية.

كما تم التأكيد من الوزير على استقلالية الوحدات الرقابية عن الإدارة التنفيذية ومنحها الصلاحيات الكاملة للقيام بمهامها وتنفيذ خططها الرقابية، وضرورة إخضاع العاملين في هذا المجال لدورات تدريبية متخصصة وتأمين كل مستلزمات العمل، إضافة إلى تفعيل لجان التدقيق في مجالس الإدارة واختيار أعضائها من ذوي الخبرة في هذا المجال.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر معاون وزير المالية أن المقصود باستقلالية الوحدات الرقابية في المصارف عن الإدارات التنفيذية التابعة لها هو أن تقوم وحدات الرقابة (التدقيق الداخلي) في المصارف برفع تقاريرها إلى مجالس إدارات هذه المصارف التي تقوم بمتابعة هذه التقارير عبر لجان خاصة بذلك، وبناء عليه تقوم باتخاذ القرارات اللازمة وتحويلها لإجراءات ومهام.

وبين أن عمل التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف في الشركات والمؤسسات المالية ومنها المصارف وأن مستوى العمل في التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة مشابه لعمل التدقيق الداخلي في المصارف العامة لكون هذه الأعمال تستند إلى معايير ومبادئ عالمية في الحوكمة والتدقيق.

وأوضح أن وزارة المالية تتابع عمل التدقيق الداخلي لدى المصارف العامة لكونها مملوكة لوزارة المالية ولابد من التأكد من سلامة العمل وتفعيل مبادئ الإدارة الرشيدة وتعزيز التدقيق الداخلي بما يسهم في رفع مستوى وكفاءة العمليات والإجراءات المصرفية.

> استقلالية التدقيق الداخلي عبر ربط عمل المصارف بمجالس إداراتها

وفي طرطوس رأي آخر: آلاف العاملين لم يقبضوا منحة العيد حتى الآن!

هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» الكثير من الشكاوى قبل وخلال وبعد عطلة عيد الأضحى المبارك من عاملين في جهات عامة بطرطوس حول عدم صرف المنحة التي أصدرها رئيس الجمهورية للعاملين في الدولة، مشيرين في شكاويهم إلى أن وزارة المالية أكدت أنه سيتم صرف المنحة قبل عطلة العيد لأنها منحة بمناسبة العيد لكن ذلك لم يحصل في جهات عامة عديدة على امتداد محافظة طرطوس لأسباب منها ما يتعلق بمحاسبي تلك الجهات ومنها ما يتعلق بالمصارف العامة المعنية.

وبينت الشكوى الأولى التي وردت من كوادر تربوية عديدة في منطقة صافيتا أكدوا فيها أن عدد الذين حرموا من المنحة يبلغ نحو سبعة آلاف معلم ومعلمة ومستخدم ومستخدمة، مشيرين إلى أنهم كانوا يسألون ويراجعون مصرف التسليف كل يوم من أجل قبضها من دون جدوى، ومطالبين بمساءلة من كان السبب في عدم صرفها لهم حتى ساعة إعداد الخبر، على حين أكدت شكوى ثانية وردت إلى «الوطن» أيضاً أن المصرف التجاري بفرعيه يغص بالعاملين لقبضها من الصرافات وطلبوا معرفة الأسباب التي منعت صرفها لهم قبل العيد.

وحول الشكوى الأولى قال مدير تربية طرطوس علي شحود في تصريح لـ«الوطن»: المشكلة ليست لدينا فنحن كتربية جاهزون وتم توقيع أوامر الصرف لكل المعتمدين في المحافظة لكن للأسف لا يوجد سيولة حتى الآن في مصارف صافيتا والشيخ بدر وبالتالي لم يتم تسليم المعتمدين فيها أي مبالغ.

من جهته أكد مدير المصرف المركزي بطرطوس أن كل المصارف التي طلبت سيولة تمت تلبيتها حسب طلبها، مضيفاً: كانت توجيهاتنا للمصارف لتلبية المنحة ورواتب المتقاعدين أولوية ويجب تلبيتها جميعاً ولا يوجد أي مشكلة في السيولة لدينا، مشيراً إلى أن فرع المصرف المركزي بطرطوس كان يقوم بالدوام والعمل طوال الأسبوع قبل العطلة لوقت متأخر حتى المساء لتلبية احتياجات المصارف لزوم المنحة والرواتب وقيم الحبوب لأنها أولوية.

من جهتها مديرة التسليف الشعبي بصافيتا إلين نعمة ردت على الشكاوى بالقول: إنه تم تحويل قيمة المنحة من المحاسبين معتمدي التربية والصحة والخدمات الفنية والزراعة ٢,٢ مليار، علماً أن التأمين على سقف نقل النقدية هو خمسمئة مليون يومياً وهناك متعاملون آخرون.

بدوره معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح أن الخلل لا يتحمله مصرف صافيتا لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالتأخر الذي حصل في تجهيز الصرف وإرسال أوامر الصرف إلى المركزي وبعضها بالكتلة التي يمكن أخذها من المركزي إلى صافيتا وبعضها بحجم المبلغ المطلوب صرفه للمنحة ورواتب المتقاعدين مقارنة بما يمكن إحضاره.

مدير التجاري رقم واحد وسيم الموعي قال: بالنسبة لنا كل الحوالات المتعلقة بالمنحة التي وردت لدينا قبل العيد نفذت ومنها ضمن العيد. وما تبقى وصلنا أمس الإثنين وهي الكتلة الأعظم للدوائر الحكومية ونفذت واليوم يتم تنفيذ الباقي وهناك مديريات عديدة تأخرت ووردت أوامر الصرف منها للمنحة الأحد والإثنين بعد العطلة.

وقال مدير التجاري رقم ٢ رأفت سليمان: الدوائر التي أرسلت أوامر الصرف قبل العطلة هي أربع دوائر وتم تنفيذ المنحة مباشرة للعاملين فيها قبل العيد، وبقية الدوائر حتى الآن لم ترسل لنا أوامر الصرف وهي عديدة.

سعر الغرام يرتفع ١٩ ألف ليرة

بريق الذهب يزداد محلياً مع ارتفاع أسعاره عالمياً

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ١٩ ألف ليرة للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً، وذلك عن السعر الذي استقر عليه منذ الثامن من الشهر الجاري.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٧٤ ألف ليرة وسعر شراء ٩٧٣ ألف ليرة، في حين سجل سعر الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٣٤٨٥٧ ليرة وسعر شراء ٨٣٣٨٥٧ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٢٠٠ ألف ليرة سورية، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و١٠٠ ألف ليرة.

وجاء ارتفاع الأسعار محلياً وفقاً لجمعية الصاغة عبر صفحتها على «فيسبوك» تجاوباً مع أسعار الذهب عالمياً أمس الإثنين.

حيث سجلت أسعار الذهب ارتفاعاً مع تراجع العائد على سندات الخزانة الأميركية، في حين يترقب المستثمرون بيانات اقتصادية وتصريحات من مسؤولي الفدرالي الأميركي خلال الأسبوع لاستجلاء الإطار الزمني لخفض الفائدة الأميركية.

وزادت أسعار الذهب في المعاملات الفورية وقت إعداد المادة ٠,٢ بالمئة إلى ٢٣٢٤,٣٦ دولاراً للأوقية (الأونصة)، وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب أيضاً ٠,٢ بالمئة إلى ٢٣٣٦,٧٠ دولاراً للأوقية.

بالتوازي مع انخفاض العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل عشرة أعوام، وسجل في أحدث تداول ٤,٢٤٩٦ بالمئة ما يزيد جاذبية الذهب الذي لا يدر فائدة للمستثمرين.

ويترقب المتعاملون تقرير مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة، وهو المقياس المفضل لدى المركزي الأميركي للتضخم المقرر صدوره يوم الجمعة، تلمساً لمزيد من المؤشرات على الإطار الزمني لخفض الفائدة ومقدار الخفض، كما يترقب المستثمرون تصريحات من مسؤولي المركزي الأميركي هذا الأسبوع.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، زادت الفضة في المعاملات الفورية ٠,١ بالمئة إلى ٢٩,٥٥ دولاراً للأوقية، وانخفض البلاتين ٠,٢ بالمئة إلى ٩٩٠,٣٠ دولاراً للأوقية، ونزل البلاديوم ٠,١ بالمئة إلى ٩٤٧,٥٠ دولاراً للأوقية.